فحضر قط فرموا له لقمة فاخذها في فيه وغاب عنهم ثم عاد اليهم فرموا شيا
فاخذه وذهب ثم عاد ففعل ذلك مرارا فاتبعوه فاذا هو يدخل الى خربة
فيها شبه بيت خراب في سطحه ذلك البيت قط اعمي واذا هو يضع الطعام بين
يديه فلما راي الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم
وبابشاذ كلمة اعجمية معناها الفرح والسرور قوله اوعلى الجملتين معا
جاز الرفع والنصب وذلك باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف
من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعده
جملة مستقلة الفصل فيما بعد اذن غير معتمد على ما قبلها ان المكسورة
المخففة قوله وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي وما احد من
اهل الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدا وبقيت صفته في الشرح ه
والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به يرجع الى عيسى وضمير موته
يرجع الى المبتدا المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم
على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف ه
موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه لا يقع الا في الشعر قلت انما
ذا اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن او في وهو في الاية بعض مجرور
بمن فجاز انتهى واقول هذا وهم لان المجرور بمن او في الذي يشترط في المنعوت
ان يكون بعضه يشترط فيه ان يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك
في التسهيل وصرح به ايضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التي بمنزلة
غير وظاهر ان المجرور بمن في الاية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار
والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما تكون
كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه
وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن ان يكون هذا
مراد المصنف بان يكون قوله اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن بيانا
للمعنى لا للاعراب فان قلت قال المصنف في الكلام على الواو في قوله العاشر
الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفريغ في الصفات
لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره ونقل ايضا في
اخر الباب الثاني عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن
الفارسي انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قائم قلت ونقل فيه ايضا عن
الزمخشري وابي البقا انهما يريان جواز ذلك بل قال التفتازاني في شرح
المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جواز الاستثنا المفرغ في الصفة
مثل ما جاني رجل الا كريم انتهى لكن في نفيه الخلاف نظر فانه موجود على

انه

انه يمكن ان يقال ما سيقوله المصنف ليس في مطلق الصفة وانما هو في صفة ذكر
موصوفها كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفي
الكشاف ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لمحذوف تقديره وان من اهل الكتاب
احد الا ليؤمنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها وفي
حاشية التفتازاني فيكون ليؤمنن جملة خبرية مؤكدة بقسمية انشائية
واقعة صفة بلا تاويل والاستثنا مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر
مبتدا مقدم الخبر او فاعل للظرف ولو جعل الظرف صفة مبتدا محذوف
والاستثنا في موقع الخبر لم يبعد انتهى وقال ابو حيان ليس ليؤمنن صفة
ولا قسميته بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفايدة
وليس المجرور محط الفايدة فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام والا واردها هما
الخبران انتهى وقال الزجاج حذف احد لانه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثنا
قوله وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع في الشرح لا يخفى ان ان على
هذا الراي ليست لحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا
بالشي ونقيضه واقول ان اراد الشرط الاصولي وهو على ما في اصول ابن
الحاجب ما يستلزم نفيه نفي امر على غير جهة السببية فما ذكره من الضرورة
حق لكن لا يفيده لان الكلام في مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطا
بهذا المعنى لجرايها بل قد يكون كذلك نحو ان كان لي مال فانا احج وقد يكون
سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون لا شرطا ولا سببا
نحو ان كان زيد ابي فانا ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان
كان الشرط النحوي وهو ما يقع بعد ان ونحوها معلقا مضمون جملة اخري
فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جا زيد وان لم يجي اكرمك والجواب
ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جا زيد وان لم يجي اكرمك ليس بصحيح على
كون ان للشرط وسيذكر المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة
فيما تميز به عن الحالية ثم قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض
المتاخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انها تستعمل بدون واو
معناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا انك تقدر المحذوف
هو العاطف فقط كما يسبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بمفرده
قليل انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم ان هذه هي ان التي
يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية وانما هي ان الشرطية غير
الوصلية لان هذه قدر لها معطوف عليها وتلك لا يقدر لها بل تكون مقرونة
بالواو وقد تكون غير مقرونة بها وقد اشار التفتازاني في نحو هذا الى ذلك

Copyright © King Saud University